



المنتدى المعني بقضايا الأقليات  
الدورة السادسة : "ما وراء حرية الدين أو المعتقد : ضمان حقوق الأقليات الدينية"  
٢٦- ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣

مداخلة  
البند ٢ من جدول الأعمال

- العربية -

مداخلة مقدمة من : رنيا أدور حنا - مركز نينوى للبحوث والتطوير / نينوى - العراق

سيدتي الرئيسة - شكرا لهذه الفرصة

الأقلية المسيحية في العراق، احدى أقدم الجماعات المسيحية في العالم، وهي قومية أو اثنية ولغوية الأقلية الكلدواشورية السريانية، أحد أقدم الشعوب الأصلية في المنطقة، تتعرض اليوم في موطنها التاريخي الى خطر الانقراض ونهاية الوجود، نتيجة لاستمرار الهجرة الى خارج الوطن، لاسباب متعددة، قد يكون من بينها:

- عمليات القتل والعنف التي ترتكب بحقهم بسبب هويتهم ، واستمرار عدم استقرار الاوضاع وعدم توفر الأمن.
- غياب التشريعات التي تكفل عدم التمييز.
- التمثيل الضعيف والشكلي على مستوى الحكومة والبرلمان، بل الاقصاء والاستبعاد من المشاركة السياسية والاقتصادية الفعالة في الحياة العامة وعلى مختلف المستويات.
- استمرار سياسات التغيير الديموغرافي والتجاوز على أراضيهم وممتلكاتهم، بما يؤثر في خصوصية مناطقهم التاريخية وهويتهم الدينية والثقافية والحضارية والاجتماعية.
- سوء الاوضاع الاقتصادية وقلة فرص العمل وفرص التنمية والتطوير والخدمات الاساسية في المناطق التي تعيش فيها مختلف الاقليات.
- سيادة ثقافة اقصائية في مجتمع يقوم على التمييز والجهل بالآخر.

هذه الاسباب وغيرها، قد أدت الى تناقص دراماتيكي في عدد المسيحيين في العراق منذ ٢٠٠٣ إلى النصف، بعدما كان يزيد عددهم على المليون (1,000,000)، لاضطرارهم الى ترك موطنهم الأصلي الذي فيه عاشوا لآلاف السنين. والقلة المتبقية مهددة بنهاية وجودها اذا ما استمرت الظروف تسير في ذات المنحى.

توصيات للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والأمم المتحدة

- سن تشريعات تنهي حالة التمييز القانوني، كأن يكون " قانون لحظر التمييز الديني والطائفي".
- فعلى سبيل المثال : فان المادة الثانية من الدستور العراقي تشكل تحديا بارزا تواجهه الوضع القانوني للأقليات غير المسلمة، كونها ترفض سن أي قانون يتعارض مع ثوابت الاسلام. كما وان اجبار الأولاد القاصرين لتغيير دينهم تبعا لأي من الوالدين اذا ما اعتنق الاسلام، أو ما يعرف بـ "اسلمة القاصر" دون ان يترك لهم حرية الاختيار، مثال واضح للتمييز المباشر.
- اتخاذ تدابير وإيجاد ضمانات ومؤسسات تكفل تطبيق القوانين، وتعمل على تجسير الفجوة الموجودة بين النص الدستوري والواقع التطبيقي.
- بناء سياسات تعليمية تعزز المعرفة بثقافة وتاريخ وخصوصيات الاقليات.
- ضرورة مساهمة الامم المتحدة بوكالاتها المتخصصة للتدخل في تعديل المناهج الدراسية، وان تضمن مناهج حقوق الانسان في المدارس مواد عن حقوق الاقليات، ورفع كل ما يسى ويمس خصوصية أية أقلية. بل تعديل واضافة ما يساهم بالتعريف بدورها وتاريخها وثقافتها، وما يشبع التسامح وفهم الآخر.
- ايجاد نظام قضائي نزيه وجهاز أمني قادر على تنفيذ وفرض محتوى القانون من أجل حماية الأقليات.